21-05-2022
العدد: 3597

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

مجموعة العمل تنفي نية السلطات السورية الإفراج عن مئات المعتقلين الفلسطينيين قريباً

- بعد ختم جوازاتهم.. مخاوف من ترحيل فلسطينيين سوريين من مصر
- افتتاح مركز تجزئة في مخيم خان الشيح بعد مناشدات
- جمعية فلسطينية تركية تطلق مشروعاً لدعم التعليم في الشمال السوري

آخر التطورات

نفت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا الأخبار المتداولة حول نية السلطات السورية إطلاق سراح قائمة تضم المئات من المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية نشرها موقع بوابة اللاجئين في وقت سابق بغرض التوثيق.

وتلقت مجموعة العمل العديد من الرسائل والاتصالات حول حقيقة الإفراج عن قائمة بأسماء المعتقلين في الأيام القليلة القادمة، مطالبة بمزيد من الإيضاحات حول حقيقة الأخبار المتعلقة بالقوائم التي غزت مواقع التواص الاجتماعي، والمنوي الإفراج عنها خلال اليومين الماضيين.

من جانبه أكد موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين: "أن القائمة التي تم نشرها مؤخراً وثقها أهالي المعتقلين عبر سفارة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أضيفت إلى جملة من الأسماء الموثقّة لدى مجموعة العمل، وبعض النشطاء، وتضم بمجموعها 2389 معتقلاً ومفقوداً، تتراوح تواريخ اعتقالهم بين الأعوام 2012 و2014.

وشدد موقع البوابة أنه من المهم التوضيح لذوي المعتقلين، أنّ مسؤوليّة متابعة ملف المعتقلين والمفقودين في سجون النظام السوري تقع على عاتق الجهات الفلسطينية الرسميّة، وعلى رأسها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وسفارة السلطة والفصائل الفلسطينية العاملة في دمشق، وخصوصاً بعد أن اعلنت السلطات السوريّة مؤخرّاً أنّ مرسوم "العفو" لا يشمل جنسيات أخرى غير السوريين، ولا من هم في حكم السوريين، في إشارة إلى تعريف اللاجئين الفلسطينيين في القانون السوري.

من جهته قال مدير المكتب الإعلامي في مجموعة العمل فايز أبو عيد: "إن مئات المناشدات وصلت للمجموعة من ذوي المعتقلين من فلسطينيي سورية والأردن ولبنان والعراق تطالب بالكشف عن مصير أبنائهم في السجون السورية، وتطالب السلطة والفصائل الفلسطينية والمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والمدنية بالضغط بكل الوسائل على السلطات السورية للإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين والكشف عن مصير المفقودين في سجونها".

وأضاف أن "الأهالي عبروا عن خيبة أملهم من عدم تدخل السلطة الفلسطينية، التي تعتبر نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لإطلاق سراح أبنائها من غياهب السجون السورية"، معتبراً أن ملف المعتقلين الفلسطينيين في سورية والكشف عن مصير المفقودين واستحضار قضيتهم "يجب أن يكون على رأس أولوياتها".

في شأن آخر اشتكى فلسطينيو سوريا في مصر من قيام السلطات المصرية بختم جوازاتهم ومعاملاتهم بختم الترحيل بحجة انتهاء فترة اقامتهم في مصر وذلك أثناء قيامهم بمعاملات تجديد الإقامة.

وذكرت مصادر خاصة لمجموعة العمل أن عدداً من مدارس المرحلتين الإعدادية والثانوية طلبت من أهالي الطلاب تجديد إقامات أبنائهم لتسجيلهم في نظام التعليم علماً أنهم طلاب في نفس المدارس منذ سنوات، ليُفاجئ الأهالي عند زيارة الهجرة والجوازات بوضع ختم ترحيل أو تبليغهم بشكل شفهي بالقرار.

من جانبهم ناشد نشطاء السفارة الفلسطينية والسلطات المصرية وجميع الأطراف إيقاف قرارات الترحيل العشوائية، مطالبين بعدم ترحيل هذه العائلات إلى سورية ومساواتهم بغيرهم من المقيمين العرب أو اللاجئين السوريين.

وكان اللاجئون الفلسطينيون في مصر قد اشتكوا هشاشة أوضاعهم القانونية وصعوبة حصولهم على الإقامة النظامية لارتباطها بالحصول على الموافقة الأمنية التي يتم المماطلة في منحها لعدة شهور دون إبداء الأسباب، ما يؤثر بشكل سلبي على كافة مناحي حياتهم، ويشكل خطراً حقيقياً على مستقبل أبنائهم التعليمي بسبب القرارات التي أصدرتها السلطات المصرية، والمتعلقة بضرورة وجود إقامة نظامية للطالب وعائلته، وفرض رسوم مرتفعة على كافة المراحل التعليمية، الأمر الذي يفوق قدرة العائلات على دفعها.

في سياق بعيد قالت مصادر محلية في مخيم خان الشيح إن المؤسسة السورية للتجارة افتتحت مركزاً استهلاكياً لتجارة التجزئة وسط المخيم يحتوي على جهاز لختم البطاقات الذكية وتسليم المواد المقننة التي حرم منها المخيم طيلة الفترة الماضية. وأوضح نشطاء أن المركز الواقع في شارع المدارس بات معترفاً به من قبل شركة تكامل المسؤولة عن إصدار البطاقات الذكية، وسيبدأ عمله يوم 22/أيار الحالي، وأصبح بإمكان الأهالي استلام مخصصاتهم من المركز بدلاً من الذهاب خارج المخيم، مما يوفر عليهم عناء الطريق وكلف المواصلات.

يأتي ذلك بعد عشرات المناشدات من الأهالي وجهود كبيرة بذلتها مؤسسات المجتمع المدني في المخيم الذي يعاني نقصاً شديداً في الخدمات الأساسية والبنى التحتية.

بالانتقال إلى الشمال السوري أطلقت جمعية خير أمة مشروعاً لدعم التعليم والمدارس وذلك لمساعدة الأطفال المهجرين في الشمال على استكمال مسيرتهم التعليمية ودعم الكادر التدريسي.

وتسعى جمعية خير أمة من خلال مشروعها إلى الدفع بعجلة التعليم بشكل دائم من خلال دعم الكوادر التدريسية القادرة على القيام بواجبها على أكمل وجه وتحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم في مجال التربية والتعليم.

كما تهدف الجمعية إلى تطوير عمل عدد من المدارس ودعمها بما يتناسب مع احتياجات الطلاب خاصة مع التقدم الكبير الذي يشهده قطاع التعليم وذلك في محاولة اللحاق بركب التطور الذي أخرته الحرب المندلعة في سوريا منذ قرابة 10 سنوات.

هذا ويواجه اللاجئون الفلسطينيون والسوريون في الشمال السوري أوضاعاً إنسانية ومعيشية غاية في القسوة مع شح المساعدات الإغاثية وتجاهل وإهمال الجهات المعنية والدولية.